

## كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية المكلف، محمود عباس (أبو مازن)، أمام المجلس التشريعي يقدم فيها برنامج الحكومة وأعضاءها.\* [مقتطفات]

[.....]

إن الحكومة تدرك... أن ترتيب وضعنا الحالي لا يمكن أن يتم على أفضل وجه دون التزام جماعي بمبدأ سيادة القانون... وسيادة القانون لن تكون ذات مغزى فعلي وتطبيقي دون وجود قضاء مستقل فاعل ونزيه، ومؤسسات قانونية فاعلة، ووزارة عدل تدعم استقلال القضاء والعملية التشريعية، وأداة تنفيذية قادرة على فرض الأحكام. وتتعهد الحكومة بالعمل جنباً إلى جنب مع السيد الرئيس والمجلس التشريعي لإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وفق أحكام قانون استقلال القضاء، وكذلك تطوير أوضاع المحاكم، وسد كافة الثغرات المزمّنة في إمكانياتها وقدراتها على أداء عملها على أكمل وجه كما تلتزم الحكومة بالعمل على إعداد مشروعات القوانين واللوائح اللازمة لاستكمال البناء القانوني للسلطة الوطنية، إن مؤسسة القضاء هي الوجه الحقيقي لأي مجتمع، وهي المؤشر الأدق على مستواه الحضاري، ووتيرة تطوره وتقدمه، وسنوليها جل اهتمامنا.

السيدات والسادة،

إن الحكومة ستولي الأمن اهتماماً مركزاً، ومفهومنا للأمن أنه أمن المواطن الفلسطيني وأمانه في وطنه وهو أمن الوطن الفلسطيني، عبر شعور المجتمع بكافة شرائحه، بزوال أي تهديد لحياة الإنسان وحرية وممتلكاته. وانطلاقاً من هذا الفهم، فإن الحكومة ستعمل بدأب على تطوير بني وهيكلية المؤسسات والأجهزة الأمنية، وفق اللوائح والقوانين المنظمة لهذا الأمر... وستولي اهتماماً خاصاً بالكفاءة المهنية لقادة ومنتسبي الأجهزة الأمنية، ولن تتهاون في أمر الانضباط والامتثال الكامل للقوانين، إن الحكومة لن تسمح بل ستضع الضوابط الصارمة لعدم تدخل الأجهزة الأمنية في حياة المواطنين وشؤونهم وأعمالهم إلا وفق ما يحدده القانون وسوف تنطلق الحكومة في عملها على هذا الصعيد، ومن ما أنجزته الحكومات السابقة من ترتيبات في مجال تنظيم عمل وصلاحيات ومسؤوليات أجهزة الأمن، تلك الترتيبات التي منحت وزير الداخلية صلاحيات واسعة في مجال الأمن ووفرت له إمكانيات فعلية لضبط الأوضاع وتطوير الأداء.

إن الحكومة تدرك أن شعور المواطن بالأمن والأمان هو أحد أهم مقومات الصمود الوطني، وأحد أهم شروط النمو والتطور في نواحي حياة الفرد والمجتمع كافة لذا إن إنهاء مظاهر فوضى السلاح بما تحمله من تهديد مباشر لأمن المواطنين، سيكون إحدى مهماتنا الأساسية التي لن نتهاون في تنفيذها، فلا وجود لسلاح غير السلاح الشرعي الذي سيستخدم فقط لحفظ الأمن والنظام العام وتطبيق القانون، ولا وجود لمراكز قرار غير مركز القرار الشرعي، فعلى هذه الأرض ولهذا الشعب سلطة واحدة وقانون واحد وقرار وطني ديمقراطي يلزم الجميع.

وهنا، يجب أن لا يفهم من هذا التوجه أننا سنسمح لأي طرف كان، وتحت أي تفسير أو تبرير بالمساس بحق المواطن في التعبير واختيار اجتهاد فكري أو سياسي معين وممارسة هذا الاجتهاد بكل حرية وضمن ما يكفله القانون كما ولن نسمح لأي كان بالمساس بأي من حقوق الإنسان التي كفلها القانون الأساسي والمواثيق الدولية.

\* "القدس"، السنة السابعة، العدد 147، منتصف أيار/ مايو 2003، ص 22.17.

إن الحكومة تدرك أهمية وحيوية المعارضة في الساحة الفلسطينية وتدرك كذلك حق هذه المعارضة في التطلع إلى السلطة وتداولها، ولكي توفر أفضل السبل لذلك فإننا ندعو فصائل وقوى المعارضة إلى تطوير إطاراتها ومؤسساتها وحواراتها وإلى التوقف عن لغة التحريض والتعبئة السلبية، وإلى استغلال الصحافة الحرة والمساحات المحددة في القانون لممارسة حواراتها وطرح وجهات نظرها، كما ندعو شرائح وقطاعات المجتمع الفلسطيني إلى الاستفادة من قانون الأحزاب في إنعاش الحياة السياسية الداخلية وتطوير فعاليتها، وأكرر هنا أن حكومتنا ستكون مع التعددية السياسية في إطار الوحدة الوطنية تحت سقف القانون ولكن ضد التعددية الأمنية.

[.....]

إن الحكومة تدرك حجم المعاناة والضائقة الاقتصادية التي يربح شعبنا تحتها، نتيجة استمرار وتصعيد الإجراءات الإسرائيلية، من ارتفاع معدل الفقر ومستويات البطالة، وتراجع المؤشرات الاقتصادية، وفي ظل الدمار الهائل الذي أوقعه الاحتلال في بنيتنا التحتية، وفي ممتلكات مواطنينا ومصادر رزقهم، وتدرك كذلك أن المواطن الفلسطيني تواق لرؤية نافذة أمل للتخلص من هذه المعاناة وتأثيرها المدمر على الحياة، لذا فإن الحكومة تتعهد بالعمل الحثيث لمعالجة الوضع الاقتصادي عن طريق اتخاذ الإجراءات السريعة اللازمة، ضمن إمكانياتها لتحسين ظروف المعيشة، خاصة للعاطلين عن العمل وغيرهم من الفئات التي تعيش في ظروف بالغة الصعوبة، إلى حين استكمال قانون للتكافل الاجتماعي، كما ستعمل الحكومة على إعادة بناء البنية التحتية التي دمرها الاحتلال وضمن هذا الإطار تلتزم الحكومة أمامكم بالقيام بحملة عالمية لجمع التعويضات عن الدمار الاقتصادي الذي أحدثه البطش الإسرائيلي توغلاً وقتلاً وخراباً.

وستعمل الحكومة على وضع خطة تنموية شاملة على المستوى الوطني، والقدس في المقدمة... خطة تولى القطاع الاقتصادي ما يستحق من الاهتمام وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والإعلامية والثقافية والزراعية اللازمة للمواطنين، ويجري تنفيذها ومتابعتها بكل مهنية وشفافية، وفي هذا السياق، ستحرص الحكومة على استمرار التواصل مع القطاع الخاص، وسن وتفعيل التشريعات والأنظمة لتقوية نظام اقتصاد السوق وتطوير الاقتصاد الوطني وحماية الاستثمار والمستثمرين. وكذلك، فإن الحكومة ستولي اهتماماً أكيداً بوضع المرأة الفلسطينية المناضلة، نصف المجتمع الفلسطيني وصاحبة الدور الأساسي والفعال في حياتنا، كما ستتابع العمل على حماية حقوق الطفل والعائلة، وتطوير قطاع الشباب لضمان مستقبل أفضل لشعبنا.

وفيما يتصل بالموضوع المالي، فإن الحكومة تلتزم باستمرار العمل على تطبيق السياسة المالية الجديدة التي قدمها لكم وزير المالية عبر قانون الموازنة، وكافة الإجراءات والترتيبات التي تعهد بها أمامكم، مع التأكيد مجدداً على المضي قدماً في تنظيم استثمارات السلطة، والتي ستخضع تماماً للإشراف الحكومي والرقابة الدائمة، بحيث يتم توحيد كافة موارد السلطة الوطنية ضمن وزارة المالية، بما يتفق مع أفضل المنهجيات المعتمدة الدولية في إدارة المال العام.

ولن تسمح الحكومة باستغلال النفوذ الوظيفي في ممارسة التجارة والاستثمار، وستضع الضوابط الصارمة للحد من ذلك.

إن المال العام هو حق للمواطن والوطن، وصيانتها واجب وطني وأخلاقي، يؤدي من خلال المؤسسة والقانون والشفافية والمتابعة الدؤوبة.

وفي هذا السياق، لن تتوانى الحكومة عن إحالة المتهمين بالفساد وسوء استخدام المال العام إلى النيابة العامة، معتمدين في ذلك على الحقائق المثبتة والآليات النزيلة الموصلة إليها.

إن الحكومة على استعداد لتلقي الشكاوى وما يتوفر من قرائن وإثباتات في هذا المجال لتحال وبشكل قانوني إلى الجهات المختصة.

إن الحكومة وهي تدرك حجم الخلل في بنائنا الإداري، لتدرك بالمقابل ضرورة عدم التباطؤ في معالجته، ولذلك ستستمر في تنفيذ وتطوير خطة الإصلاح . وعلى وجه الخصوص خطى الإصلاح التي تبناها المجلس التشريعي . وذلك عبر لجنة مشتركة بين المجلس والحكومة وبالتعاون مع جميع مؤسسات المجتمع المدني، وستقوم الحكومة ببناء مؤسسة مجلس الوزراء، وإرساء أساليب عمل عصرية وتقاليدي وقيم عمل تنهض بالمهام في جميع مؤسسات السلطة التنفيذية خدمة للمواطنين والمصلحة العامة، ولعل الخطوة الأهم في هذا السياق المعالجة والعمل بقانون الخدمة المدنية بشقيه المالي والإداري، وكذلك تطين جموع الموظفين الذين جاوز عددهم مئة وعشرين ألفاً إلى حاضرهم ومستقبلهم، وإلى أن هناك راتباً تقاعدياً كافياً ينتظرهم بعد نهاية الخدمة من خلال نظام تقاعدي شامل بموجبه خلال الأشهر القليلة القادمة.

إن الحكومة لن تسمح بتكريس أي مظهر من مظاهر الفوضى والهدر والازدواجية في بنائنا الإداري، وعليه ستقوم بمتابعة العمل على إعادة هيكلية الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية ودمج أو إلغاء ما يلزم لتمكينها من القيام بمهامها في خدمة الوطن والمواطن على أكمل وجه، كل ذلك في إطار قانوني إداري عصري شامل تعمل الحكومة على إنجازه لتنظيم جميع مناحي عمل السلطة التنفيذية.

[.....]

وأمامنا الآن مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت والتي جسدت إجماعاً قومياً على ضرورة حل مسألة الصراع العربي . الإسرائيلي بالطرق السلمية، ووفق قرارات الشرعية الدولية، بما يضمن نقل منطقتنا كاملة من حالة الصراع إلى حالة الاستقرار والعلاقات الطبيعية بين كافة الدول. وأمامنا كذلك خارطة الطريق، كخطوة دولية تهدف إلى بلوغ حل دائم ونهائي للقضية الفلسطينية. إن الحكومة تلتزم بما التزمت به القيادة الفلسطينية، حين أعلنت موافقتها الرسمية على هذه الخطة، بعد دراستها بكل تمعن وتدقيق، غير أنني أود الإشارة إلى بعض الأمور المتعلقة بهذا الشأن:

يحاول الجانب الإسرائيلي تحويل خارطة الطريق، بنصها الذي اطلعنا عليه، إلى مجال صراع تفاوضي مرير ومعقد عن طريق إرسال إشارات واضحة تحدد فهمه الخاص لبنود هذه الخطة، وطريقته الخاصة في التعاطي معها.

إن تعاملنا مع خارطة الطريق لن يتأثر بالإشارات الإسرائيلية، ولن نقبل طرحها للتفاوض، فخارطة الطريق هي للتنفيذ وليس للتفاوض، لذا فإن الحكومة تدعم إصرار القيادة الفلسطينية على عدم القبول بما وصف بالتعديلات الإسرائيلية، وتدعو اللجنة الرباعية صاحبة الخطة إلى الإسراع في إعلانها، كما اطلعنا عليها، وضمن تنفيذ بنودها والتحقق من ذلك وفق التسلسل الموضوعي والزمني لها، على أن تكون آليات التنفيذ والرقابة فاعلة ومضمونة.

وفي هذا السياق، فإن الحكومة تجدد التعهد الفلسطيني بتنفيذ كافة الالتزامات المترتبة علينا في إطار هذه الخطة، سواء على الصعيد السياسي أو الأمني، وبديهي أن نصر بالمقابل على التزام الطرف الإسرائيلي بما يترتب عليه. غير أن ما تقدم لن يكون ذا مغزى مع استمرار سياسة فرض الأمر الواقع، فإن الاستيطان الذي يخالف الشرائع والقوانين الدولية كان ولا يزال التهديد الأكبر أمام إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية، وبالتالي فإن الاستيطان هو العقبة الأساسية لأي عملية سلمية.

[.....]

وهنا أود توجيه كلمة خاصة للشعب الإسرائيلي وقواه الاجتماعية والسياسية وإلى الحكومة الإسرائيلية، كلمة مباشرة وصريحة.

إننا نريد سلاماً معكم، ومن خلال المفاوضات، على أساس الشرعية الدولية لتنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338 والاتفاقات الموقعة.

إننا نرفض الإرهاب من أي طرف كان وبكافة صورته وأشكاله انسجاماً مع تقاليدنا الأخلاقية والدينية، وليقين منا بأن هذه الأساليب لا تنصر قضية عادلة كقضيتنا، بل تدمرها، ولا توصل إلى السلام الذي ننشده جميعاً.

[.....]

ولكي يكون خطابنا واضحاً، فإن الشعب الفلسطيني لن يقبل بأقل من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف. دولة حقيقية متصلة الأجزاء خالية من الاستيطان على جميع الأراضي التي احتلت عام 1967.

وإنني على يقين من أنكم تدركون مكانة وموقع قضية اللاجئين ليس فقط في مجال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإنما كذلك على الصعيدين العربي والإقليمي، لأننا نتحدث عن ملايين الفلسطينيين اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وإدراككم لهذه القضية، هو الذي دفعكم لقبول مبدأ وضعها على جدول أعمال قضايا الوضع الدائم.

لذا، فإن حلاً عادلاً ومتفقاً عليه ومنصفاً ومقبولاً للاجئين، يطبق قرارات الشرعية وخاصة القرار 194، سيكون أحد أسس السلام الدائم بيننا والتعايش المأمول في المستقبل.

تلك هي أسس الحل في مفهومنا وليس في مقدور أحد أن يفرط في أحدها.

وإلى الجماهير العربية داخل إسرائيل، أهلنا وأحبائنا، أتوجه إليكم بتحية الإجلال والتقدير لما تبذلونه من دعم متواصل لأبناء شعبكم في الأراضي المحتلة، وإنني على يقين بأنكم ستستمررون في ممارسة دوركم الإيجابي ضمن الأحزاب والإعلام والمؤسسات المدنية الشعبية لدعم توجهات السلام ولخلق رأي عام إسرائيلي يشاطرنا التزامنا بحل سياسي عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

إننا لا نتجاهل عذابات اليهود عبر التاريخ، وبالمقابل إننا نتطلع إلى أن لا يدير الإسرائيليون ظهورهم لعذابات الفلسطينيين التي لا جدال في أن التهجير والاحتلال والاستيطان والقمع المتواصل هي أبلغ تعبيراتها ومظاهرها.

[.....]

إن طريق المفاوضات هو خيارنا، واستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. تحت رعاية ومتابعة اللجنة الرباعية، التي نقدر جهودها، وبالتنسيق الوثيق مع الأشقاء في مصر والأردن والسعودية. هو مطلب فلسطيني ثابت.

وخلال مسيرة المفاوضات الطويلة، كانت هناك ملاحظات على أدائنا التفاوضي، إلا إن هذه الملاحظات لا تلغي حقيقة تراكم تجربة غنية يجدر الاستفادة منها.

لذا فإن الحكومة ستعمل جنباً إلى جنب مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة العليا للمفاوضات التي تنبثق عنها، ويتوجيه من الرئيس ياسر عرفات، رئيس الدولة والمنظمة والسلطة، لتصويب أدائنا

عبر إعادة ترتيب هيكلية إطارنا التفاوضي، وتوفير إمكانية تفرغ فريق مفاوضات لهذه المهمة الكبرى والحساسة والحيوية.

[.....]

وأنتهي خطابي بتوجيه كلمة إلى أخي ورفيق دربي الرئيس المنتخب ياسر عرفات. إن الحكومة يا سيادة الرئيس هي حكومتكم وإن وجودكم داخل هذا الحصار هو محاصرة لكل معاني الصمود والإباء والكبرياء في شعبنا العظيم، إننا لن نتوانى ومنذ اللحظة عن العمل الجدي والمواظب ومع جميع الأطراف المعنية لإنهاء هذا الوضع الشاذ والمرفوض، فمن حق رئيس هذا الشعب وقائد مسيرته وصانع السلام باسمه أن يسترد حقه البديهي في الحرية والحركة دون قيود.

[.....]

أخواتي إخوتي أعضاء المجلس،

وقبل أن أقدم إليكم أعضاء الحكومة أود أن أتحدث لكم بصراحة وموضوعية عن ما يجول في خاطري وعن الاعتبارات التي ساهمت في تشكيل الحكومة، إن التركيبة التي أقترحها عليكم هي محصلة الواقع السياسي بكل سلبياته وإيجابياته وأعلم أن هنالك ملاحظات كثيرة حول الأسماء والحقائب وحول التوازن والكفاءة والاختصاص غير أن هذا هو ما استطعت التوصل إليه بعد مشاورات وبعد الأخذ بالاعتبارات الداخلية التي تعلمونها.

إنني أطلب ثقتكم ودعمكم وتعاونكم لأن كل ما تقدم يعتمد في تطبيقه السليم والفعال على تضافر جهود الجميع.

[.....]

فيما يلي أسماء أعضاء الحكومة المقترحة عليكم بدون ترتيبات بروتوكولية.  
محمود عباس "أبو مازن" رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية.

1. ياسر عبد ربه، وزير شؤون مجلس الوزراء.
2. نبيل شعث، وزير الشؤون الخارجية.
3. سلام فياض، وزير المالية.
4. نبيل قسيس، وزير التخطيط.
5. رفيق النتشة، وزير الزراعة.
6. حمدان عاشور، وزير الأشغال والإسكان.
7. عبد الكريم أبو صلاح، وزير العدل.
8. غسان الخطيب، وزير العمل.
9. نعيم أبو الحمص، وزير التربية والتعليم.
10. جمال الشوبكي، وزير الحكم المحلي.
11. محمد دحلان، وزير دولة لشؤون الأمن.
12. زياد أبو عمرو، وزير الثقافة.
13. نبيل عمرو، وزير الإعلام.
14. عزام الشوا، وزير الطاقة.

15. كمال الشرافي، وزير الصحة.
  16. صائب عريقات، وزير شؤون المفاوضات.
  17. متري أبو عيطة، وزير السياحة.
  18. ماهر المصري، وزير الاقتصاد الوطني.
  19. هشام عبد الرازق، وزير شؤون الأسرى.
  20. انتصار الوزير، وزيرة الشؤون الاجتماعية.
  21. سعدي الكرنز، وزير المواصلات.
  22. عبد الفتاح حمائل، وزير الدولة.
  23. عزام الأحمد، وزير الاتصالات والمعلومات.
  24. ....، وزير الأوقاف.
- \* حكم بلعاوي أمين عام رئاسة مجلس الوزراء برتبة وزير.  
وشكراً لحسن استماعكم.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)